وزارة القوى العاملة والهجرة

اتفاقية عمل جماعية

تحت رعاية السيد الأستاذ/ رفعت محمد حسن - وزير القوى العاملة والهجرة ، تم بتاريخ الاثنين الموافق ٢٠١٢/٧/٣٠ إبرام اتفاقية عمل جماعية بمقر الوزارة ، بين كل من :

أولاً - شركة السكرى لمناجم الذهب ، ويمثلها فى هذه الاتفاقية السيد الأستاذ/ مصطفى القاضى بصفته رئيس مجلس الإدارة ، والسيد الأستاذ/ يوسف الراجحى بصفته مدير عام الشركة . **(طرف أول)**

ثانيًا - النقابة العامة لعمال المناجم والمحاجر ، ويمثلها فى هذه الاتفاقية :

١ - السيد الأستاذ/ محمد سامى حسن - رئيس النقابة العامة .

٢ - السيد/ ماهر سعد الدين - رئيس النقابة المستقلة .

٣ - السيد/ تامر محمد حسين - أمين صندوق النقابة المستقلة . **(طرف ثان)**

وقد حضر التوقيع على هذه الاتفاقية السيد الأستاذ/ فكرى يوسف - رئيس هيئة الثروة المعدنية .

تمهيد

فى ضوء الاحترام المتبادل بين إدارة الشركة والعاملين بها والمصالح المشتركة لكل منهما ، ورغبة من الطرفين فى إنهاء كافة المشاكل المعلقة بينهما فى مناخ من الحوار الهادئ والبناء للوصول إلى تسوية ودية بشأنها ، واستكمال مسيرة الإنتاج .

وتأكيداً من الطرفين على أن يكون الحوار البناء هو السبيل الوحيد لإقامة علاقة عمل متوازنة بينهما مستقبلاً ، وعلى احترامهما لأحكام القانون والقنوات الشرعية التى يتعين عليهما اتباعها قبل اتخاذ أى إجراءات قد تؤثر بالسلب على مصلحة أى منهما ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملاً لها .

(المـــادة الثانية)

استئناف العمل فوراً اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .

(المـــادة الثالثة)

عـــدول الشركة عن قـــرار إنهـــاء تعاقد عدد ٣٤ عـاملاً الذين قامت بإنهـاء عملهم على أن يتـــم إحالتهـــم للتحقيـــق ووقفهـم عن العمل لحين انتهاء التحقيق بأجر كامل ، على أن تشكل لجنة التحقيق المتفق على عقدها بمقر مديرية القوى العاملة والهجرة بالبحر الأحمر من ممثلى كل من : (إدارة الشركة ، النقابـــة العامـــة للعاملين بالمناجم والمحـــاجر ، النقـابـــة المستقلـــة ، مديريـــة القوى العاملة بالبحر الأحمر ، هيئة الثروة المعدنية) ، على أن تنتهـــى هذه اللجنـــة من أعـمالهـــا خلال خمسة عشر يومًا من استئناف العمل أو فى الوقت الذى تراه اللجنة مع صرف رواتب العمال كاملة .

(المـــادة الرابعة)

صـــرف بـــدل الإقـامـــة بنسبـة (٦٠٪) من الأجر الأساسى التـأمينى بأثر رجعى اعتباراً من ٢٠١٢/٥/١

(المـــادة الخامسة)

حـــررت هذه الاتفـاقيـة من خمس نسخ ، نســخـــة بيـــد كل طـرف ، وثلاث نسخ بوزارة القوى العاملة والهجرة لاتخاذ إجراءات نشر وقيد وإيداع هذه الاتفاقية طبقًا لأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

(الطرف الأول)	(الطرف الثانى)
مصطفى القاضى	**تامر محمد حسين**
	ماهر سعد الدين محمد
	محمد سامى حسن